الأمم المتحدة

A/CONF.227/4*

Distr.: General
1 May 2015
Arabic
Original: English

المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية
أديس أبابا، ١٣-١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥

المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية
أديس أبابا، ١٣-١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥

موجز جلسة استماع غير رسمية لتبادل الآراء مع ممثلي المجتمع المدني عقدتها الجمعية العامة في إطار العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (نيويورك، ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٥)

مذكرة من رئيس الجمعية العامة

أولا - مقدمة

١ - أعد هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٢٧٩/٦٨، الذي طُلب فيه إلى رئيس الجمعية العامة إعداد موجزات لجلسات الاستماع غير الرسمية لتبادل الآراء مع ممثلي المجتمع المدني وقطاع الأعمال التجارية يمكن أن تكون بمثابة إسهامات في التحضيرات للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.

٢ - وقد عقدت جلسة الاستماع غير الرسمية لتبادل الآراء مع المجتمع المدني بشأن تمويل التنمية في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٥ وتألفت من جزء افتتاحي وأربع حلقات نقاش حوارية. وخلال الجزء الافتتاحي، أدلى بكلمات كل من رئيس الجمعية العامة بالنيابة باسم رئيس الجمعية العامة؛ وممثلة لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية، هي تيسا خان؛ ومدير إدارة شركة Business Partners Limited، نازيم مارتن.

٣ - وقد انصب الاهتمام في حلقات النقاش الحوارية، التي شملت مشاركين في حلقات النقاش ومديري مناقشات من المجتمع المدني ومستجيبين من الدول الأعضاء والمجتمع المدني،

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

300615 220515 15-06912 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

على تعبئة الموارد العامة المحلية، بما في ذلك التعاون الضريبي الدولي؛ والتمويل العام الدولي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية ومصادر التمويل المبتكرة؛ والمسائل العامة، بما في ذلك الحوكمة الاقتصادية العالمية والدين الخارجي؛ والتجارة والاستثمار الدوليان، بما في ذلك التمويل الخاص. ويرد أدناه موجز للرسائل والمقترحات الرئيسية التي قدمت في جلسة الاستماع.

ثانيا - الجزء الافتتاحي

٤ - أشار رئيس الجمعية العامة بالنيابة إلى ارتفاع مستوى توقعات التوصل إلى وثيقة ختامية طموحة وناجحة في المؤتمر من أجل دعم تنفيذ خطة تنمية تحويلية لما بعد عام ٢٠١٥. وأضاف أن أهداف التنمية المستدامة المقترحة السبعة عشر هي أهداف طموحة وأن الموارد اللازمة لتحقيقها كبيرة. وأكد أنه سيلزم توافر تمويل معزز لإطار تنمية ذي نواتج مستهدفة ملموسة، وموارد إضافية، وشراكة عالمية متجددة من أجل التنمية.

٥ - وركزت السيدة خان تعليقاتها على المسودة الأولى للوثيقة الختامية للمؤتمر، وأشارت إلى أن المسودة لا تزال تفتقر في شكلها الحالي إلى عناصر هامة بشأن القضاء على الفقر، والتوزيع العادل للثروة، لا سيما فيما يتعلق بتمكين المرأة وتعزيز حقوق الإنسان. وأكدت أيضا الحاجة إلى المزيد من التعاون الضريبي الدولي وإلى تعزيز دور الأمم المتحدة في التشجيع على إجراء مناقشات بشأن إعادة هيكلة الديون السيادية.

٦ - وأبرز السيد مارتن المساهمة الهامة التي تقدمها المؤسسات الصغيرة الحجم والمؤسسات المتوسطة الحجم في تحقيق التنمية المستدامة ودعا الحكومات إلى توفير بيئة منصفة ومستقرة يمكن التنبؤ بها تتيح لهذه المؤسسات النمو والازدهار. وقال إن ثمة ضرورة لأن تتشاطر الأعمال التجارية والمجتمع المدني والحكومات القيم وأن تؤخذ مصالح المؤسسات الصغيرة الحجم والمؤسسات المتوسطة الحجم في الاعتبار عند وضع السياسات والاستراتيجيات.

ثالثا - عروض حلقات النقاش والمناقشات التفاعلية

٧ - في أعقاب الجزء الافتتاحي، قام بتقديم عروض كل من سمير فضل دوساني، من منظمة المعونة الدولية؛ وتوف ماريا رايدنغ، من الشبكة الأوروبية المعنية بالديون والتنمية؛ ونورهان شريف مختار، من المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛ وكوداكواشي دوبي، من الاتحاد الدولي للإعاقة والتنمية وتحالف أفريقيا المعني بقضايا الإعاقة؛ وكلاوديو غويدس فرناندس، من الرابطة البرازيلية للمنظمات غير الحكومية؛ وشانتال مونرو - نايت، من المركز الكاريبي المعني بوضع السياسات؛ وكريستينا دييز ساغوييو،

من الحركة الدولية لإغاثة المعوزين والمنكوبين – العالم الرابع؛ ومباثيو سامب، من منظمة بدائل التنمية مع المرأة من أجل عهد جديد؛ وآن إليزابيث شوينشتيان، من رابطة حقوق المرأة في التنمية؛ وليدينيدا ناكبيل، من منظمة اليوبيل الجنوبي؛ ومارينا في ب. دورانو، من المركز الآسيوي في جامعة الفلبين، ديليمان؛ وإريك لوكومت، من منظمة شبكة اليوبيل للولايات المتحدة الأمريكية؛ وستيفانو براتو، من جمعية التنمية الدولية؛ وماريا ديل كارمن غونزاليز، من الاتحاد العام لعمال الأرجنتين؛ وغايكي تانوه، من شبكة العالم الثالث – أفريقيا؛ وماريا خوزيه روميرو، من الشبكة الأوروبية المعنية بالديون والتنمية. وقدم عدد من المستجيبين من الدول الأعضاء مداخلات بعد تقديم العروض. ويرد أدناه موجز للرسائل والمقترحات الرئيسية التي قدمت في العروض والمناقشات التفاعلية التي تلتها.

ألف – تعبئة الموارد العامة المحلية، بما في ذلك التعاون الضريبي الدولي

٨ – أكد المشاركون في حلقات النقاش أن تعبئة الموارد العامة المحلية مكون رئيسي من مكونات تمويل التنمية. إلا أنها تواجه عقبات كأداء في العديد من البلدان نتيجة التهرب من دفع الضرائب وتجنبها، ووجود ملاذات ضريبية، والفساد، والتدفقات المالية غير المشروعة. ودعا المتكلمون إلى قدر أكبر من الامتثال الضريبي وفرض ضرائب على الشركات والصناعات الاستخراجية والأفراد الأثرياء. ودعا المتكلمون أيضا إلى فرض ضرائب على الشركات في الأماكن التي تنفذ فيها أنشطتها الاقتصادية. وثمة ضرورة للتعاون الضريبي الدولي من أجل تحسين القواعد والأنظمة الضريبية الدولية.

٩ – وجرى التنويه بمبادرات مجموعة العشرين ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، من قبيل المبادرات المتعلقة بوضع معايير الضرائب والشفافية، والتبادل التلقائي للمعلومات، وتقلص الوعاء الضريبي ونقل الأرباح. بيد أنه جرى تأكيد ضرورة أن تشارك جميع الدول الأعضاء في المناقشات التي تؤثر بصورة مباشرة في سياساتها الضريبية الوطنية.

١٠ – وينبغي أن تتضمن الوثيقة الختامية للمؤتمر ولاية واضحة لإنشاء هيئة حكومية دولية تابعة للأمم المتحدة معنية بالتعاون الضريبي تشمل الجميع في عضويتها، ولتقديم نتائج مستهدفة ملموسة والتزامات بمكافحة التهرب من دفع الضرائب وتجنبها. وأشير إلى ضرورة ألا تحل هيئة من هذا القبيل محل لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية القائمة حاليا، غير أنه يمكن لها أن تكون فرعا لتلك اللجنة.

١١ – وكانت هناك دعوات إلى أن تتضمن الوثيقة الختامية للمؤتمر تعريفا للتدفقات المالية غير المشروعة وهدفا ممكنا يتعلق بمكافحتها. وأوصي أيضا بضرورة أن توافق الدول الأعضاء

على إجراء عمليات دورية قائمة على المشاركة ويمكن التحقق منها بصورة مستقلة لتقييم الآثار غير المباشرة المترتبة على القوانين والسياسات والاتفاقات الضريبية التي تعتمدها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان الأخرى.

١٢ - وتكتسي الموارد المحلية أهمية حاسمة لتوفير الخدمات العامة الأساسية، لا سيما لأشد الفئات ضعفا، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة. وقدمت مقترحات بأن تدرج في المسودة الأولية إشارات إضافية إلى الأشخاص ذوي الإعاقة وإلى إتاحة إمكانية استفادتهم من المرافق والهياكل الأساسية.

١٣ - واتفق المستجيبون من الدول الأعضاء مع المشاركين في حلقات النقاش على ضرورة أن يكون تحسين تعبئة الموارد المحلية والتعاون الضريبي من النواتج المستهدفة الرئيسية للمؤتمر. وجرى التأكيد على أمور من بينها أهمية المساعدة التقنية وبناء القدرات في تعزيز القدرات الوطنية للبلدان النامية في مجال إدارة الضرائب، بما في ذلك جباية الضرائب ورقمنة النظم والقدرة على مراجعة الحسابات.

١٤ - وأكد بعض المتكلمين الحاجة إلى احترام الحيز الخاص بالسياسات الوطنية. وجرى أيضا إبراز الاستخدام الفعال للموارد العامة، ومكافحة الفساد، والمؤسسات الديمقراطية القوية، وسيادة القانون بوصفها عناصر رئيسية فيما يتعلق بتحسين تعبئة الموارد المحلية.

١٥ - واقترح بعض المتكلمين ضرورة أن يدعم المؤتمر تعريف القواعد الموحدة لتبادل المعلومات والسرية؛ غير أن وفودا أخرى شددت على ضرورة تقاسم المعلومات على جميع المستويات وعلى ضرورة عدم اتخاذ الأمن الوطني ذريعة لإخفاء المعلومات.

١٦ - وعلى الرغم من أن بعض المستجيبين أيد الدعوة إلى إنشاء هيئة حكومية دولية تابعة للأمم المتحدة معنية بالضرائب، أشار مستجيبون آخرون إلى ضرورة النظر في كيفية الاستفادة المثلى من جهود ومبادرات مجموعة العشرين ومنظمة التعاون والتنمية.

١٧ - وهناك حاجة إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بطريقة أكثر شمولا للجميع، بما في ذلك من خلال زيادة مشاركة المرأة والفئات المهمشة الأخرى، وهو ما يمكن أن يسهم في توسيع الوعاء الضريبي وزيادة تعبئة الموارد.

باء - التمويل العام الدولي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية ومصادر التمويل المبتكرة

١٨ - أكد المشاركون في حلقات النقاش أن المساعدة الإنمائية الرسمية تظل مصدرا هاما للتمويل، خاصة لأقل البلدان نموا. وجرى تأكيد الحاجة إلى الوفاء بالالتزامات وعكس اتجاه الانخفاض في المعونة المقدمة إلى أقل البلدان نموا. وأبرزت الحاجة إلى تحسين نوعية المساعدة الإنمائية، لا سيما مواءمة هذه المساعدة مع الأولويات الإنمائية الوطنية ووضع حد لحالات رهنها بشروط. وجرى الترحيب بالمقترح الوارد في المسودة الأولى الداعي إلى ''زيادة البرمجة المشتركة استنادا إلى الاستراتيجيات الوطنية، وتحرير المعونة من الشروط بشكل كامل، وتعزيز توجهيها نحو تحقيق النتائج، واستخدام النظم القُطرية''.

١٩ - وجرى التشديد على أن استخدام التمويل العام، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، من أجل تعزيز أثر التمويل الخاص، يمكن أن يزيد الموارد لكنه ينطوي أيضا على مخاطر. ويلزم بالتالي أن تكون آليات التمويل المختلطة شفافة وشاملة للجميع وخاضعة للمساءلة.

٢٠ - وذُكر أن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالفقر المدقع وحقوق الإنسان توفر إطارا جيدا لوضع السياسات ذات الصلة بالمساعدة الإنمائية الرسمية والقضاء على الفقر. وأكد المتكلمون ضرورة إعطاء الأولوية للاستثمارات الرامية إلى بناء قدرات المؤسسات الإحصائية، وهو ما يمكن أن يكفل توافر البيانات المصنفة حسب الدخل، والجنس، والعمر، والأصل العرقي، والأبعاد الأخرى ذات الصلة وتحسين رصد تأثير المساعدة الإنمائية الرسمية في التنمية المستدامة.

٢١ - وأشار المشاركون في حلقات النقاش إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية لن تلبي وحدها الاحتياجات التمويلية لخطة التنمية الجديدة. وأكدوا أهمية تعبئة الموارد المحلية والمساهمة التي يمكن أن تقدمها آليات التمويل المبتكرة. وجرى تأكيد الحاجة إلى ضمان أن تعزز هذه الآليات الملكية الوطنية وأن تكمل تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، لا أن تحل محلها.

٢٢ - وأشير أيضا إلى ضرورة أن يُقدَّم التمويل المتعلق بتغير المناخ على سبيل الإضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية، لا أن يحتسب منها. وجرى التشديد على أن تغير المناخ يشكل مصدر قلق كبير، لا سيما للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٣ - ووافق المستجيبون من الدول الأعضاء على ضرورة تحقيق أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك عن طريق عكس اتجاه انخفاض المعونة المقدمة إلى أقل البلدان نموا. إلا أنه أشير إلى أن الالتزامات، حتى في حال الوفاء بها، لا يمكن أن تلبي الاحتياجات التمويلية الهائلة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأكد المندوبون أهمية نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية ودعوا إلى التقيد بأفضل الممارسات ومبادئ فعالية التنمية. وجرى التشديد على الدور الحفاز الذي تضطلع به المساعدة الإنمائية الرسمية.

٢٤ - وأكد العديد من المشاركين ضرورة أن تدعم عمليات المساعدة الإنمائية الرسمية المسؤولية المتبادلة للحكومات والالتزامات الواقعة على عاتقها فيما يتعلق بتنفيذ الخطط والأهداف الإنمائية القائمة المتفق عليها دوليا.

٢٥ - وكانت هناك دعوات إلى تحقيق هدف بلوغ المساعدة الإنمائية الرسمية نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٠، على النحو المقترح في المسودة الأولى، وفق جداول زمنية واضحة وملزمة وإلى توجيه المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفقر ٢٠ في المائة من السكان في البلدان النامية المتلقية لها.

٢٦ - ولوحظ أن آليات التمويل المبتكرة يمكن أن توفر موارد إضافية، وأشير إلى العمل الذي يقوم به الفريق الرائد المعني بالتمويل المبتكر للتنمية، وتنفيذ الضرائب المتعددة الولايات القضائية على المعاملات المالية، وإقامة الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، وتعزيز التعاونيات وغيرها من منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

جيم - المسائل العامة، بما فيها الحوكمة الاقتصادية العالمية والدين الخارجي

٢٧ - أكد المشاركون في حلقات النقاش أن المسائل العامة، من قبيل الحاجة إلى تحقيق قدر أكبر من التماسك في النظم الدولية للتمويل والنقد والتبادل التجاري دعما للتنمية المستدامة، ينبغي أن تبقى جزءا هاما من الوثيقة الختامية للمؤتمر.

٢٨ - ولوحظ أن الإصلاح التنظيمي المالي الدولي لا يزال غير مكتمل. وثمة حاجة إلى إحراز المزيد من التقدم في تنظيم سوق المشتقات المتداولة خارج سوق الأوراق المالية والقطاع المصرفي غير الرسمي، وفي تفادي الوصول إلى الحالة التي توصف فيه الشركات بأنها ''أكبر من أن تترك عرضة للانهيار''، حيث تكون شركات معينة، لا سيما المؤسسات المالية، كبيرة ومترابطة فيما بينها لدرجة يكون انهيارها كارثيا على النظام الاقتصادي برمته.

٢٩ - وكانت هناك دعوات إلى أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أبرز في الترويج لبرنامج إصلاح مالي دولي قائم على حقوق الإنسان يحترم الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وأن تضع أنظمة وسياسات جديدة تجعل البلدان النامية أقل تأثرا بعدم الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي. وينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام إلى بناء القدرات من أجل تحسين إدارة تدفق رؤوس الأموال في البلدان النامية.

٣٠ - وأكد العديد من المتكلمين الحاجة إلى إحداث تغيير في الحوكمة الاقتصادية العالمية، لا سيما فيما يتعلق بالتمثيل العادل والمنصف للبلدان النامية في المؤسسات المالية الدولية. وأشار بعض المشاركين إلى أن المسودة الأولى تشجع على مساهمة مؤسسات بريتون وودز

في الاستقرار المالي العالمي، وبالتالي ينبغي لها أيضا أن تقر بالدور الذي أدته سياسات تلك المؤسسات في تعميق أوجه عدم المساواة.

٣١ - وجرى إبراز ضرورة تعزيز الاجتماع السنوي الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وتوجيهه لتحقيق نتائج تعزز المزيد من الاتساق بين التمويل وقضايا التنمية. وقُدّم مقترح بإنشاء لجنة معنية بتمويل التنمية من أجل توفير منبر أقوى لهذه المناقشات.

٣٢ - وكانت هناك دعوة إلى أن تقر الوثيقة الختامية مبادئ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المتعلقة بالإقراض والاقتراض السياديين المتسمين بالمسؤولية، وأن تتضمن إشارة إلى ضرورة قيام المقرضين والمقترضين بمراجعة حسابات الديون.

٣٣ - وأكد بعض المتكلمين الحاجة إلى معالجة حالة الديون المترتبة على أقل البلدان نموا، بما في ذلك من خلال الإلغاء الكامل للديون، وضرورة تقديم دعم تفضيلي للبلدان التي تمر بأزمات أو المتضررة بشدة من جراء تغير المناخ. وأوصى المتكلمون بضرورة أن تتضمن الوثيقة الختامية دعوة إلى الإعراب عن تعهدات بتقديم أموال إلى الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث والإغاثة التابع لصندوق النقد الدولي، من أجل تقديم المنح للتخفيف من عبء الدين إلى البلدان الأشد فقرا والأكثر ضعفا التي تتضرر من جراء الكوارث الطبيعية أو الكوارث الكبيرة في مجال الصحة العامة.

٣٤ - وجرى التأكيد على أن تحقيق الإعمال الكامل لحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أمران أساسيان في أي خطة للتنمية المستدامة. وأُعرب عن القلق إزاء عدم الإشارة في المسودة الأولى إلى الموارد المكرسة للنهوض بحقوق المرأة. وقُدّم مقترح يدعو إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات المالية والنقدية والإنمائية.

٣٥ - وأُعرب عن رأي مفاده أن تفشي الإصابة بفيروس الإيبولا مؤخرا في غرب أفريقيا يبين جزئيا وجود فشل عام في الإقراض المتعدد الأطراف الذي لا يتركز بصورة كافية على بناء خدمات فعالة في مجال الصحة العامة فيما يتعلق بالوقاية والرعاية الصحية الأولية. وجرى تأكيد أهمية ضمان أن يكون الناس في مركز اهتمام التمويل المقدم لتحقيق التنمية المنصفة والمستدامة.

دال - التجارة والاستثمار الدوليان، بما في ذلك التمويل الخاص

٣٦ - دعا المتكلمون إلى إجراء استعراض شامل للاتفاقات التجارية ومعاهدات الاستثمار لتحديد المجالات التي يمكن أن تحد فيها هذه الاتفاقات والمعاهدات من قدرة البلدان النامية على

القيام بجملة أمور، من بينها تنظيم وكفالة تدفقات رأس المال الشاملة، وتحسين سبل كسب الرزق، وإيجاد فرص العمل اللائق، وإنفاذ العدالة الضريبية، وتقديم الخدمات العامة الأساسية.

٣٧ - وأُعرب عن شواغل إزاء التأخر في اختتام جولة الدوحة من المفاوضات التجارية. وجرى تأكيد أهمية مواصلة العمل من أجل التوصل إلى حل في منظمة التجارة العالمية، وكذلك الحاجة إلى التوصل إلى تفاق تجاري دولي يكمّل الترتيبات القائمة. ورحب المتكلمون بالإشارة الواردة في المسودة الأولى إلى ضرورة وجود ضمانات في نظم التجارة والاستثمار، وأشاروا إلى إمكانية أن تضطلع منظمة التجارة العالمية بدور ما في كفالة إدماج هذه الضمانات في الاتفاقات التجارية. ووجهت دعوات إلى إنشاء آليات لبناء القدرات من أجل دعم إدماج البلدان النامية في نظم التجارة الدولية وسلاسل القيمة العالمية بأفضل السبل وأكثرها ملاءمة.

٣٨ - وأكد المشاركون في حلقات النقاش ضرورة الأخذ بنهج متوازن إزاء التمويل الخاص الدولي في الوثيقة الختامية. ولاحظوا أن زيادة التركيز على دور قطاع الأعمال التجارية ينبغي أن تقترن بتعزيز الدور التنظيمي للقطاع العام.

٣٩ - ولوحظ أن استخدام المال العام لتعزيز أثر التمويل الخاص، بما في ذلك في التمويل المختلط، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والمساعدة الإنمائية الرسمية، يمكن أن يحشد موارد إضافية، لكنه ينطوي على مخاطر. وينبغي إيلاء قدر أكبر من العناية لآليات التمويل المذكورة أعلاه في الوثيقة الختامية من أجل تفادي المخاطر المرتبطة بها ونقل مسؤولية الحكومة إلى قطاع الأعمال التجارية فيما يتعلق بتوفير الخدمات الاجتماعية. وجرى تأكيد الحاجة إلى ضمان أن تكون هذه الآليات شفافة وشاملة للجميع وخاضعة للمساءلة.

٤٠ - وقدمت مقترحات محددة بأن تدعو الوثيقة الختامية إلى التمييز بين قطاع الأعمال التجارية الوطني والشركات المتعددة الجنسيات بدلا من تعزيز تكامل الاقتصادات الوطنية والإقليمية، وإلى تحديد أفضل للدعوات الواردة فيها إلى تطوير الهياكل الأساسية، بهدف تجنب المشاريع غير المستدامة، من قبيل مشاريع إقامة الهياكل التي تربط مناطق استخراج الموارد والموانئ. وكان تعزيز سلاسل القيمة العالمية دون أخذ ضرورة تعزيز القيمة المضافة والتصنيع في الاعتبار على نحو واف، وعدم الإشارة إلى تحسين نظم السلع الأساسية مسألتين مثيرتين للقلق.

٤١ - وكانت هناك دعوات إلى عدم تقييد معاهدات التجارة والاستثمار الدوليين حرية السياسات التي تعتمدها الحكومات في توسيع الوعاء الضريبي بطريقة تدريجية. وجرى

التشديد على ضرورة الحد من الإعفاءات الضريبية التي تعوق قدرة الحكومات على جمع الضرائب من الشركات المتعددة الجنسيات.

٤٢ - وينبغي أيضا أن تتحمل المؤسسات المتعددة الجنسيات المسؤولية عن احترام حقوق الإنسان، بما فيها حقوق المرأة، ومعايير العمل الدولية، وسلامة البيئة في جميع مراحل سلاسل إمداداتها. والالتزامات الطوعية غير كافية لضمان التغيير التحويلي نحو تحقيق التنمية المستدامة. وينبغي وضع صكوك ملزمة قانونا لمحاسبة المؤسسات المتعددة الجنسيات عن أوجه القصور على طول سلاسل إمداداتها. واقتُرحت إمكانية قيام مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان برصد تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

٤٣ - ورحب المتكلمون بالمقترح الوارد في المسودة الأولى فيما يتعلق بالإبلاغ الإلزامي عن التنمية المالية والمستدامة المتكاملة. واستنادا إلى ذلك المقترح، دعا المتكلمون إلى تحقيق الإبلاغ الكامل والشفاف عن المسائل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحوكمة بحلول عام ٢٠٢٠ فيما يتعلق بجميع الشركات الكبيرة المقيدة في الأسواق المالية.

٤٤ - وأكد المستجيبون من الدول الأعضاء أهمية التجارة والاستثمار من أجل التنمية المستدامة. وجرى تأكيد الحاجة إلى ضمان أن يحترم القطاع الخاص، وخاصة الشركات المتعددة الجنسيات، حقوق الإنسان وأن يتقيد بمعايير العمل المتفق عليها دوليا. وأشار بعض المتكلمين إلى ضرورة إدراج إشارات إلى اتفاقات حقوق الإنسان الدولية في المسودة الأولى، حتى ولو في شكل حواشي، بحيث تُربط الجهود المبذولة في مجال التمويل بالتقدم المحرز في مجالات أخرى.

٤٥ - وعلى الرغم من الإقرار بالدور الهام الذي يمكن أن تؤديه الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين في التمويل، أشير إلى ضرورة ألا ينظر إلى هذه الشراكات باعتبارها ''الحل الرائع'' فيما يتعلق بتنفيذ الخطة الجديدة للتنمية المستدامة، وإلى أن دوري القطاعين العام والخاص متمايزان، وإن كان كل منهما يكمل الآخر. وأكد بعض المتكلمين الحاجة إلى القدرة على التنبؤ، واحترام سيادة القانون، والالتزامات بحماية البيئة من أجل تحقيق الاستدامة.